جامعة البصرة /كلية الآداب/ قسم اللغة العربية
المرحلة الرابعة / النحو والتطبيق
مدرس المادة / د. جاسم صادق غالب
العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠

العلم وألف الإلْحَاق المقصورة

وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِى أَلِفْ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

سؤال : عَرِّفْ ألف الإلحاق .
الجواب: **ألف الإلحاق** ، هي : ألف زائدة لازمة مقصورة ، أو ممدودة تلحق آخر بعض الأسماء ، فيصير الاسم الذي لحقته على وزن اسم آخر .
مثالها : عَلْقَى علم لنبات ، و(أَرْطَى) علم لشجر . فألفَ الإلحاق الزائدة جعلتهما على وزن (فَعْلَى) المختوم بألف التأنيث المقصورة .

سؤال: لِمَ مُنِعَ العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة مِن الصرف ؟
الجواب : اعلم أولاً أنّ كُلاًّ من ألف الإلحاق المقصورة ، وألف التأنيث المقصورة لا يقبل (تاء) التأنيث ، فكما لا تقول في (حُبْلى) حُبْلاَة ، كذلك لا تقول في (علقى) إذا كان علما (علقاة) فلما أشبهت ألفُ الإلحاق المقصورة ألفَ التأنيث المقصورة أخذت حكمها في كون العلم المختوم بها ممنوع من الصرف ، إلا أن ألف التأنيث المقصورة ممنوعه من الصرف لعلّة واحدة ؛ لأصالتها ، أما ألف الإلحاق فزائدة لا يكفي وجودها وحدها المنع من الصرف فلا بدّ أنْ تَنْضَمَّ لها العلمية ؛ فتقول في عَلْقى ، وأَرْطَى إذا سَمَّيت بهما رجلين : جاء عَلْقَى وأَرْطَى ، ورأيت عَلْقَى وأَرْطَى، وذهبت إلى عَلْقَى وأَرْطَى .
فهاتان الكلمتان (عَلْقَى ، وأَرْطَى) ممنوعتان من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة .
أما إذا كان الاسم الذي لحقته ألف الإلحاق المقصورة نكرة ليس بعلم صُرِفَ ؛ لعدم شبهه بألف التأنيث المقصورة في حالة التنكير ؛ فتقول : هذه أرطًى ، ورأيت أرطًى.

أما الاسم المختوم بألف الإلحاق الممدودة فلا يُمنع من الصرف سواء أكان علماً أم نكرةً ، نحو: عِلْبَاء (اسم لِقَصَبَة العُنُق) لأنها لا تشبه ألف التأنيث الممدودة ؛ ذلك

لأن الهمزة في ألف التأنيث الممدودة كـ (صحراء) منقلبة عن ألف ، وأمَّا الهمزة في ألف الإلحاق فمنقلبة عن ياء ، فليس بين الهمزتين تشابه في أصلهما .

ز- العلمُ والعَدْلُ

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلاَ كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلاَ
وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ

سبق أن عرفنا أن العَدْل أو المعدول ، هو: تحويل الاسم من لفظ إلى آخر مع بقاء المعنى الأصلي .

ويمنع العلم المعدول من الصرف في ثلاثة مواضع :

١- ما كان على وزن (فُعَلَ) من ألفاظ التوكيد . يُمنع من الصرف لِشَبَهِ العلميّةِ والعَدْل ، نحو: جاء النساءُ جُمَعُ ، ورأيت النساءَ جُمَعَ ، ومررت بالنساءِ جُمَعَ ، والأصل : جَمْعَاوَات ؛ لأن مفرده (جَمْعَاء) فعُدِلَ عن جمعاوات إلى جُمَع .
وأما شبهه بالعلم ؛ فلأنّ (جُمَع) مُعَرَّف بالإضافة المقدّرة ، والتقدير(جُمَعَهُنَّ) ولذلك فإن تعريفه بالإضافة المقدّرة أشبه العلم في أنّه معرفة وليس في اللفظ ما يُعَرِّفُهُ .
٢- العلم المعدول إلى فُعَلَ ، نحو : عُمَر ، وزُفَر ، وهُبَل ، وزُحَل ، وثُعَل . فهذه الأعلام معدولة عن : عَامِر ، وزَافِر ، وهَابِل ، وزَاحِل ، وثَاعِل .

٣- لفظ سَحَر : (وهو الثلث الأخير من الليل) إذا أُرِيد به سَحَرُ يومٍ بعينه ، نحو : جئتُك يومَ الجمعةِ سَحَرَ . فـ (سحر) ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية ، فالعدل ؛ لأنه معدول عن (السَّحر) المعرَّف بـ (أل) لأن المرادَ به يومٌ معيّن ، فكان حَقُّه أن يُعَرَّفَ بـ (أل) ولكنهم عدلوا عن ذلك ، وذكروه بدون (أل) .
وأماشبه العلمية ؛ فلأن (سحر) معرّف بغير أداة تعريفٍ ظاهرة ، فأشبه العَلَم في ذلك ، فإن كان لفظ (سحر)لم يُرَد به سحر يوم معّين صُرِف ، كما في قوله تعالى:

﴿ نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ ﴾ .

اللغات في العلم المؤنَّث الذي

على وزن فَعَالِ

وحكم زَوَالِ العلميّة من العلم الممنوع من الصرف

وَابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا مُؤَنَّثاً وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

سؤال: اذكر اللغات في العلم المؤنث الذي على وزن فَعَالِ .

الجواب: إذا كان العلم المؤنث على وزن فَعَالِ ، نحو: حَذَامِ ، وَرَقَاشِ ، وفَطَام ، فللعرب فيه مذهبان :

١- **مذهب أهل الحجاز** : بناؤه على الكسر ؛ فتقول : هذه حذامِ ، ورأيت حذامِ ، ومررت بحذامِ .

٢- **مذهب بني تميم** : إعرابه إعراب الممنوع من الصرف (للعلميَّة ، والعدل) والأصل : حَاذِمة ، ورَاقِشة ، فعُدِل إلى حذامِ ، ورقاشِ ، كما عُدِلَ (عُمَرُ ، وجُشَمُ) عن : عَامِر ، وجَاشِم . وهذا معنى قوله : " وهو نظير جُشَمَا " .

سؤال: ما حكم العلم الممنوع من الصرف إذا زالت عنه العلميَّة ؟

الجواب : العلم الممنوع من الصرف إذا زالت عنه العلمية وأصبح نكرة صُرِف ؛ لزوال إحدى العلتين ؛ لأن بقاءه بعلَّة واحدة لا يقتضي منعه من الصرف .

فالأعلام الممنوعة من الصرف ، نحو : مَعْدِيكَرِبَ ، وغَطَفَان ، وفاطمة ، وإبراهيم ،وأَحْمد ،وعُمَرَ ،وعَلْقَى ، إذا نَكَّرْتَها صُرِفت لزوال العلميّة ؛ فتقول : رُبَّ إبراهيمٍ وعُمَرٍ وفاطمةٍ وأحمدٍ لَقِيتُهم .

ومعلوم أن (رُبَّ) حرف جر لا يدخل إلا على النكرات .

حكم المنقوص المفرد إذا كان

ممنوعا من الصرف

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِى إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِى

سؤال : ماحكم المنقوص المفرد إذا كان ممنوعا من الصرف ؟

الجواب : إذا اجتمعت علتان في اسم منقوص مُنِعَ من الصرف ، كأن تُسمِي امرأة (قاضٍ) فتجتمع حينئذ علتان : العلمية والتأنيث ، فيمنع من الصرف ، **ويكون حكمه حينئذ** ، كحكم المنقوص الذي جاء على صيغة منتهى الجموع ، نحو (جَوَارٍ ، وثَوَانٍ) في ظُهُور الفتحة في حالة النصب بدون تنوين ، وحَذْفِ

يائه في حالتي الرفع ، والجر ، ويُنَوَّن تنوين عَوِض ؛ فتقول : هذه قَاضٍ ، ورأيت قَاضِيَ ، ومررت بقَاضٍ ، كما تقول : هؤلاء جَوَارٍ ، ومررت بجوارٍ ، ورأيت جواريَ .

وَمَنْعُ المنقوص المفرد من الصرف مثلُ مَنْعِ الصحيح الآخر من الصرف إذا سمَّيت به ، نحو (ضَارِب) إذا سميت به امرأة صار ممنوعا من الصرف للعلميّة والتأنيث .

* ومثله الفعل الناقص ، نحو (يَرْمِي) إذا سَمَّيت به رجلا مُنِعَ من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وعُوْمِلَ معاملة جوارٍ ؛ تقول : هذا يَرْمٍ ، ورأيت يَرْمِيَ ، ومررت بِيَرْمٍ .

مواضع جواز صرف الممنوع من الصرف

وحكم منع المصروف من الصرف

وَلاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

يجوز صرف الممنوع من الصرف في موضعين :

١- **ضرورةُ الشَّعْرِ** ، كما في قول الشاعر :

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ سَوَالِكَ نَقَباً بَيْنَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

وقول الآخر :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاَتُ إنَّكَ مُرْجِلِي

فالشاهد في البيت الأول (من ظعائنٍ) صرفه الشاعر ، وجرّه بالكسرة ، ونوَّنه مع أنَّه على صيغة منتهى الجموع .

والشاهد في البيت الثاني (عُنيزةٍ) جَرَّها الشاعر بالكسرة ، ونوَّنها مع أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث .
والذي أجاز ذلك في البيتين : الضرورة الشعرية ، وهو كثيرٌ أَجْمَعَ عليه البصريون ، والكوفيون .
٢- التَّنَاسُبُ في الكلام ، وذلك يقع في آخر الكلمات ، أو في آخر الْجُمل ؛ لِتَتَنَاسَبَ في التنوين ،كما في قراءة نافع ، والكسائي: ﴿ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلَا وَسَعِيرًا ﴾ بتنوين (سلاسلاً) مع أنها على صيغة منتهى الجموع ؛ وذلك لِتُنَاسِبَ ما بعدها .

* ومنه قراءة قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرًا ﴾ بتنوين (يغوثاً ، ويعوقاً) مع أنهما ممنوعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛وذلك للتَّناسُب . *

وأما منع المنصرف من الصرف فقليل ، ومُختلَف فيه : أجازه الكوفيون ، وتبعهم النَّاظم بقوله : " والمصروف قد لا ينصرف " ومنعه أكثر البصريين .
واستشهد الكوفيون بقول الشاعر:

ومِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُّولِ وذُو العَرْضِ

فالشاهد : قوله (عامرُ) بلا تنوين ، مُنِع من الصرف مع أنه منصرف فيه العلميّة فقط ، وهي لا تكفي لمنعه من الصرف ، وإنما جاز ذلك للضرورة الشعرية .